

استكمالاً لمأسسة النظام الإحصائي الرسمي الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يثمن عالياً قرار مجلس الوزراء بالمصادقة على ميثاق ممارسات الإحصاءات الرسمية (إعلان مبادئ)

شبابه: الميثاق يوضح دور ومهام أولئك الذين لهم علاقة بالعمل الإحصائي الرسمي

ثمن السيد لؤي شبانه رئيس الإحصاء الفلسطيني عالياً قرار مجلس الوزراء الفلسطيني باعتماد ميثاق ممارسات الإحصاءات الرسمية (إعلان مبادئ) والصادر في جلسته الأسبوعية رقم (20) بتاريخ 2006/08/14، حيث أشار رئيس الإحصاء الفلسطيني أن هذا الميثاق ينص على تولى الإحصاء الفلسطيني مسؤولية نشر وتعميم ميثاق ممارسات الإحصاءات الرسمية وضمان التزام المؤسسات والأفراد العاملين في مجال الإحصاء بمبادئ هذا الميثاق، بالإضافة إلى مسؤولية إعداد أدلة إجراءات العمل المعيارية ذات العلاقة بتطبيق مبادئ هذا الميثاق.

وأوضح السيد شبانه أن هذا الميثاق يهدف إلى توفير ميثاق معتمد على المستوى الوطني يتمحور حول الممارسات الفضلى في العمل الإحصائي الرسمي الفلسطيني حيث يقوم بتوضيح دور ومهام أولئك الذين لهم علاقة بالعمل الإحصائي الرسمي بما في ذلك رئيس الوزراء، ورئيس المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية، ورئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مروراً بالوحدات الإحصائية في الوزارات، وانتهاءً بالمختصين في مجال البحث واستخدام البيانات الإحصائية. وكذلك يمثل هذا الميثاق الإطار المناسب للممارسات الإحصائية الفضلى الذي يجب أن تستند إليه جميع الوحدات الإحصائية الوطنية من أجل ضمان الحصول على أفضل الإحصاءات الداخلية الدقيقة وذات المصدقية العالية، التي تتماشى مع المعايير المهنية الموحدة وتلتزم بها.

وأضاف رئيس الإحصاء الفلسطيني أن ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية يحتوي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد الممارسات الفضلى في العمل الإحصائي الرسمي. وهذه المبادئ هي الصلة بالموضوع، استقلالية الإحصاءات، الجودة، إتاحة البيانات للاستخدام العام، حماية سرية البيانات، التوازن بين احتياجات المستخدمين والعبء على المبحوثين، التكامل وتراكم الخبرة والإبداع، تكلفة إنتاج الإحصاءات الرسمية والجدوى.

ونوه السيد شبانه أن المبادئ المحددة في ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية واجراءات العمل المعيارية المنبثقة عن هذا الميثاق تحكم جميع العمليات ذات العلاقة بانتاج الاحصاءات (جمع البيانات من مصادرها المختلفة، معالجة البيانات الاحصائية، جدولة البيانات وتحليلها، نشر البيانات) سواء من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو من المؤسسات الحكومية. حيث يلتزم جميع العاملون في إعداد الإحصاءات سواء الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو المؤسسات الحكومية الأخرى بأخلاقيات مهنية متفق عليها ومحددة من خلال مبادئ هذا الميثاق.

وأشار رئيس الإحصاء الفلسطيني أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يهدف من خلال سعيه لإصدار مثل هذا الميثاق: "ميثاق ممارسات للإحصاءات الرسمية" إلى تطوير الممارسات الإحصائية الفلسطينية على المستوى الوطني والى تعزيز ثقة الجمهور بالنظام الإحصائي الفلسطيني. ويتطرق هذا الميثاق، وبالاستناد الى تجارب دول أخرى متعددة ومنقدمة

في المجال الإحصائي، إلى مجموعة من المواضيع المتشعبة ذات الأهمية في تعزيز الممارسات الإحصائية الفلسطينية بصورة جلية وإيجابية، والتي تعتبر الإطار القانوني للإحصاءات الرسمية الفلسطينية، وأساس التعليمات الإدارية والمالية المتبعة والسارية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والمجالات التي تشملها الإحصاءات الرسمية، وضرورة الاستفادة من البيانات المترجمة التي دأب الجهاز على جمعها، إلى جانب الالتزام بمصداقية الإحصاءات التي تستخدم كقاعدة بيانات في الدراسات والأبحاث، وأهمية ودور الإحصاء في الإعلام وكذلك دور وسائل الإعلام في نقل المعلومة الصحيحة المستندة إلى البيانات الدقيقة والموثوق بها، ودور جميع الوحدات في الوزارات والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في بناء وصيانة النظام الإحصائي، وتحديد المرجعية الإدارية لرئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ونوه السيد شبانه أنه أصبح هناك توجه عام لدى العديد من الدول المتقدمة إلى إصدار مثل هذا الميثاق لأهميته في تنظيم عمل الإحصاءات الرسمية. وتأتي الحاجة إلى مثل هذا الميثاق لترسيخ إجراءات العمل تتماشى والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وكذلك إعلان الأخلاقيات المهنية الصادر عن المعهد الدولي للإحصاء

مشيراً أنه تم عرض مقترح ميثاق "ممارسات الإحصاءات الرسمية" على المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية والذي بدوره أوصى بأهمية اعتماد مجلس الوزراء لهذا الميثاق. حيث يعتبر المجلس الاستشاري يعتبر هيئة وطنية استشارية مكونة من القطاع العام والقطاع الأهلي والقطاع الخاص ومن الأكاديميين، حيث يضم ممثلين من أصحاب الكفاءات القادرين على إسداء النصيحة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ولرئيس مجلس الوزراء فيما يخص الأولويات الوطنية التي يتوجب توفير إحصاءات عنها. ومن الجدير ذكره هنا أن تشكيل المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية كان بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 2004/11/1.